

تسربات نتيجة نشاطات بركانية تثير مخاوف بشأن تخزين غاز ثاني أكسيد الكربون تحت الأرض

ومن المبررات القوية التي تدعم قبول
الاطنئ لمستودعات ثاني اكسيد
الروبون تقبيلهم لمجموعة من المخاطر
مثل وجود بنزين قابل للاشتعال في
اماكن سياراتهم وضخ الغاز الطبيعي
سام للمنازل او توليد الكهرباء من
الطاقة النهائية.

نيسان (ابريل) هذا العام توفى
جيبل ماسوت في كاليفورنيا
في بغاثاني اكسيد الكربون
حاوية احتواء تسرب بركاني

يُيتز روبيتز خلال مؤتمر باحث في تكنولوجيا ثانوي د الكربون في تروندハイام القبول العام، ربما يضع لم ينفذ بشكل سليم». سيد الكربون غاز غير سام بحة ت Tactics الدراسات

يم (النرويج)
ل:

نقص طاقة
نوك.
تمكّن المصافي
النوعية المطلوبة
ولايات المتحدة
وته.

زاد من مخاوف نقص امدادات الملاطي في العالم على انتاج الوقود ويشعر التجار بالقلق خشية الا من انتاج ما يكفي من البنزين من لموسم العطلات الصيفية في الذي يصلح فيه استهلاك الوقود ذر

تالية لاول مرة منذ اوائل
بتتعديل الاسعار حسب معدلات
الاسعار الحالية أقل من متوسطها
بالغ 82 دولارا للترمبل.
الدول المتقدمة أقل كثافة في
ة مما كانت عليه في السبعينيات.

أو في منتصف
السبعينيات. و
التضخم تكون ا
في عام 1980 الـ
وأصبحت
استهلاك الطاقة

■ لندن-رويترز: كانت المخ امدادات المعروض سواء من متصرف المالي الامريكي هي أقوى المستويات القياسية المرتفعة الى النفط في الآونة الاخيرة مت للبرميل.

هيئة تابعة للأمم المتحدة تدعوا لجعل مساعدات الإغاثة للشعب الفلسطيني جزءاً من استراتيجية طويلة الأمد للتنمية وانهاء التبعية للاقتصاد الإسرائيلي

A black and white photograph showing a tall, multi-tiered control tower with a distinctive arched window design. The tower is situated behind a large, irregular pile of rubble and debris in the foreground. A person wearing a light-colored shirt and dark trousers stands on the right side of the rubble, looking towards the tower. In the background, there are several smaller buildings with arched windows and multiple flagpoles. The sky is overcast.

لندن - «القدس العربي»:

دعت دراسة اعدتها امانة هيئة تابعة للأمم المتحدة الى وضع استراتيجية إغاثة طويلة الأجل للاقتصاد الفلسطيني تكون جزءاً من عملية إنمائية طويلة الأجل تعالج تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وتسمم في مكافحة الفقر على طريق تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستدامة.

جاء ذلك في دراسة حديثة اعدتها امانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اوونكتاد) التي تتخذ من جنيف مقراً لها.

وفيمالي خلاصة لهذا التقرير الذي استكمل في الفصل الأول من العام الحالي وظهرت ترجمته العربية الأسبوعية الإسلامية (حماس) في الانتخابات البرلمانية، الفترة التي سبقت فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات البرلمانية، التي جرت أوائل العام الحالي، وما تلا ذلك من اجراءات مقاطعة اقتصادية فرضتها إسرائيل والدول والجهات المانحة على الحكومة الفلسطينية، وبالتالي على الشعب الفلسطيني واقتصاده الذي انهكه سنوات واجراءات الاحتلال وخاصة بعد عام 2000.

بل ينبعى للسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي أن يعملما معاً ضمن إطار رؤية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الفلسطينية قادرة عن تحفيز الأعباء التي يرزح تحتها أفراد الفقراء نتيجة لشدة وطأة الحصار الاقتصادي، مع العمل في الوقت نفسه على الحد من الاعتماد على الواردات من إسرائيل وتوسيع أسواق الصادرات الفلسطينية.

ورغم أن السلطة الفلسطينية قد شرعت بالفعل في بذل جهود إصلاحية متواصلة في مجال المالية العامة وغير ذلك من المجالات، فإن السياسة التي تنتهجها حالياً تقوم على أساس فرضية مفادها أنه يجب عليها إصلاح وتجديد المؤسسات العامة والسياسات وتحقيق متطلبات الحكم الرشيد قبل أن تتمكن دولة فلسطين المترقبة من الانضمام إلى أسرة الدول.

وبعد قربة أربعة عقود من الاحتلال لا تزال التدابير التقيدية والمواجهات العنيفة والاضاع الشبيهة بالحرب تطغى على الأفق الاقتصادي للأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويطلب وضع الاقتصاد الفلسطيني على مسار النمو المطرد، فهو الأوضاع المؤثرة في إمكانيات التنمية الطويلة الأجل لهذا الاقتصاد، وبخاصة الهياكل التي أنشئت في أعقاباحتلال الضفة الغربية وغزة، والبنية المؤسسية التي تؤثر في ديناميات نموه.

ما اقتضى خبراء الاقتصاد العالمي، خمنوا أن اعتماداً على الاقتصاد المترقبة لا يزيد على 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وأنه

وتواصل السلطة الفلسطينية اصلاح المؤسسات العامة التي أنشئت أصلاً لمرحلة حكم ذاتي انتقالي، بدلاً من أن تستجيب لمقتضيات تكوين مؤسسات الحكم الوطنية المناسبة. وهذا ينطوي على خطر يتمثل في أن الدولة التي ستنشأ مستقبلاً سوف تستجيب لاعتبارات الحلول الانتقالية أكثر من استجابتها للمقتضيات الاستراتيجية للسياسة الفلسطينية كما يتصورها المجتمع الدولي، ناهيك عن الشعب الفلسطيني نفسه.

ومما لا شك فيه أن عملية اصلاح، بل والأهم من ذلك عملية تكوين، المؤسسات الازمة لعمل السلطة الفلسطينية بكفاءة، تشكل خطوة أساسية في اتجاه اقامة الدولة الفلسطينية المرتقبة.

إلا أنه من الأمور التي لا تقل أهمية ما يتمثل في وجود رؤية للتنمية الوطنية توجه أولويات الاصلاح وبناء المؤسسات. إذ يجب على السلطة الفلسطينية أن تحدد الأهداف والسياسات والمؤسسات الازمة لإقامة دولة مستقلة وديمقراطية وعصيرية، بما في ذلك وضع «خريطة طريق» اقتصادية في اتجاه إقامة الدولة تكفل التماسك بين الأهداف الفورية والأهداف الاستراتيجية، حيث تنصب الجهود على معالجة ما يحيط بالاقتصاد الفلسطيني من جوانب ضعف هيكلية، وعلى الحد من الفقر.

ومن شأن توسيع التجارة أن يساعد في بلوغ هذه الغاية من خلال الأخذ بنهج متدرج وأطول أجلاً. إلا أنه من أجل تيسير أداء التجارة لدور أقوى في الحد من الفقر، ينبغي للجهود الفلسطينية أن تقوم على أساس «نهج إزاء التجارة» موجه نحو التنمية لا على أساس نهج إزاء التنمية موجه نحو التجارة».

وفي ظل اوضاع الصراع، وإذا كان من المستبعد أن يكون للتاثير السياسي الخارجي أي دور كبير في تغيير القيود الداخلية أو الخارجية للتنمية، فإن أفضل ما يُرجى من المعونة والإغاثة «غير المشوهة» هو تحديد عدد من السبل التي يمكن من خلالها مساعدة السكان عامة باستراتيجيات للتكيف والتعامل مع الواقع الحال. وفي مثل هذه الحالة، تتمثل المسألة الأساسية فيما إذا كانت هناك استراتيجيات عملية للمعونة من شأنها ان تختلف من حدة هذه القيود الخارجية.

وبالتالي فإن جهود التنمية الفلسطينية تواجه تحدياً متعدد الأبعاد، حيث يتعين على المجتمع العام والخاص بشأن الحاجة إلى رؤية إنسانية جديدة للحد من الاعتماد الاقتصادي على إسرائيل، والتعامل مع الحقائق الاقتصادية الجديدة التي نشأت عن الصراع الذي طال أمده، وبناء مؤسسات عامة تتميز بالشفافية والكفاءة

الاقتصاديون، منذ أمد بعيد، بأن تلك القيود، حالما تتشكل، تنزع إلى تحديد مسار تطور معين لا سبيل إلى الخروج عنه. ولذلك فإن من المهم الاعتراف بحقيقة الاقتصاد الفلسطيني للمسار السلي الذي تشكل خلال حقبة الاحتلال.

وغني عن القول إن أوضاع الصراع، وعدم الاستقرار السياسي، وعدم التمكن من ممارسة السيادة (التي لا تزال هدفاً عصياً) وإقامة الدولة الموعودة، هي أمور كان لها تأثير سلي متزايد في قدرة السلطة الفلسطينية على تأمين مقتضيات الحكم، ناهيك عن إرساء نموذج للحكم الحالي من الفساد والقائم على أفضل الممارسات، وهو نموذج كثيراً ما يقياس أداء السلطة الفلسطينية بالاستناد إليه.

وعلى الرغم من التحدي المتمثل في إنشاء الأجهزة السابقة لإقامة الدولة في ظل البيئة المتقطلة التي اتسمت بها الفترة 1994 - 2000، فقد حققت السلطة الفلسطينية، بدعم من المجتمع الدولي، تقدماً شائعاً في وضع الأطر المؤسسية والتنظيمية الأساسية لتشغيل الاقتصاد في المناطق التي تخضع لولايتها.

غير أن هذه الفترة الانتقالية أظهرت أن اضفاء الطابع المؤسسي على التدابير التقليدية، في سياق ما يمكن تسميتها بسياسة الاحتواء اللامنطكي، هو أمر قد يحرر بالغالب بالاقتصاد الفلسطيني.

وفي حين أن البنية المؤسسية الحالية تتسم بالفعل ببعض جوانب التكامل مع إسرائيل، فإن هذه الجوانب تشكلها أساساً سياسة الاحتواء اللامنطكي التي مارستها إسرائيل على امتداد عقود الاحتلال.

ورغم أنه يظل من الممكن أن تصبح القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني منذ عام 2000 أقل حدة، فإن إمكانية استمرارها ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في أي تحليل لخيارات التنمية التي تحقق انتعاش الاقتصاد.

لقد أضفت الأزمة الاقتصادية السائدة والمستمرة منذ عام 2000 إلى ظهور توافق متزايد في الآراء بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص بشأن الحاجة إلى رؤية إنسانية جديدة للحد من الاعتماد الاقتصادي على إسرائيل، والتعامل مع الحقائق الاقتصادية الجديدة التي نشأت عن الصراع الذي طال أمده، وبناء مؤسسات عامة تتميز بالشفافية والكفاءة